

جمهوريّة مصر العربيّة



رئاسة الجمهورية

الوقائع المصرية

ملحق للجريدة الرسمية

الثمن ١٥ جنيهاً

الصادر في يوم الأربعاء ٧ جمادى الآخرة سنة ١٤٤٥
الموافق (٢٠ ديسمبر سنة ٢٠٢٣)

السنة
١٩٧

العدد
٢٨٥



محتويات العدد

رقم الصفحة

٩-٣	محافظة الدقهلية	قرارات أرقام ٨٨٢ و ٨٩٤ و ١٠٨٣	
		و ١٠٨٤ لسنة ٢٠٢٣
١٣	مصلحة الضرائب المصرية : قرار رقم ٦٤١ لسنة ٢٠٢٣		
١٥	الهيئة العامة للرقابة المالية : قرار رقم ٢٩٧١ لسنة ٢٠٢٣		
٢٠	وزارة الموارد المائية والرى		
	الشركة القابضة للرى والصرف	قرار رقم ١٩ لسنة ٢٠٢٣
		شركة مساهمة قابضة مصرية	
-	إعلانات مختلفة : إعلانات الوزارات والهيئات والمصالح ..		
٢٣	: إعلانات فقد		
-	: إعلانات مناقصات وممارسات		
-	: إعلانات بيع وتأجير		
-	: حجوزات - بيع إدارية		



قرارات

محافظة الدقهلية

قرار رقم ٨٨٢ لسنة ٢٠٢٣

محافظ الدقهلية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن إصدار قانون نظام الإدارة المحلية
ولائحته التنفيذية وتعديلاتها ،

وعلى القانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ بشأن قانون البناء ولائحته التنفيذية وتعديلاتها ،

وعلى محضر اجتماع اللجنة العليا للتخطيط والتعميم العمرانية المشكلة بقرار
المحافظ رقم ٢٧١ لسنة ٢٠١٥ والمنعقد يوم () الموافق / ٢٠٢٣ / ٢ ،

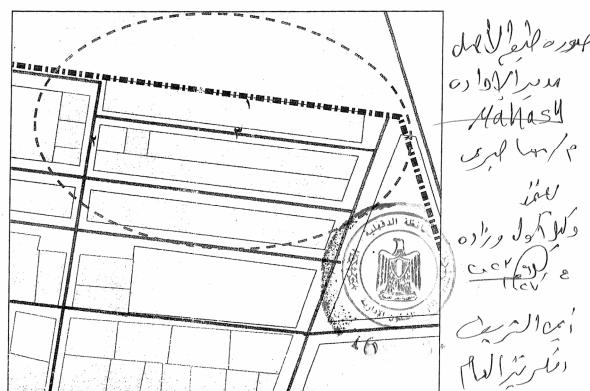
ووفقاً لما ارتأيده تحقيقاً للصالح العام ،

قرارنا :

ماددة ١ - تعدل المخططات التفصيلية لقرية كفر البرامون التابعة لمركز

ومدينة المنصورة على النحو التالي :

يتم إلغاء الشارع رقم (١) بعرض ٨ أمتار وإدراج الشوارع رقم (٢ و٣)
عرض ٦ أمتار ، ليتوافق مع ما هو قائم على الطبيعة وحدود الملكيات مع الالتزام
بتطبيق الاشتراطات البنائية والتخطيطية الواردة بالمخطط التفصيلي المعتمد لمنطقة
وأحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها ، وذلك بما
لا يتعارض مع المخطط الاستراتيجي المعتمد لقرية كما هو موضح بالرسم .



مادة ٢ - يعتبر محضر اجتماع اللجنة العليا للتخطيط والتنمية العمرانية المؤرخ في ٢٠٢٣ مكملاً للقرار فيما لم يرد بهذا القرار .

مادة ٣ - على كافة الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

صدر في ٢٠٢٣/٩/٢٠

محافظ الدقهلية
الدكتور/ أيمن مختار



محافظة الدقهلية
قرار رقم ٨٩٤ لسنة ٢٠٢٣

محافظ الدقهلية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

و على القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن إصدار قانون نظام الإدارة المحلية
و لائحته التنفيذية و تعديلاتها ؛

و على القانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ بشأن قانون البناء و لائحته التنفيذية و تعديلاتها ؛

و على محضر اجتماع اللجنة العليا للتخطيط والتنمية العمرانية المشكلاة بقرار

المحافظ رقم ٢٧١ لسنة ٢٠١٥ والمنعقد يوم () الموافق / ٢٠٢٣ ؛

ووفقاً لما ارتأيناها تحقيقاً للصالح العام ؛

قررنا :

ماده ١ - تُعدل المخططات التفصيلية لقرية شبرا بدین التابعة لمركز المنصورة

على النحو التالي :

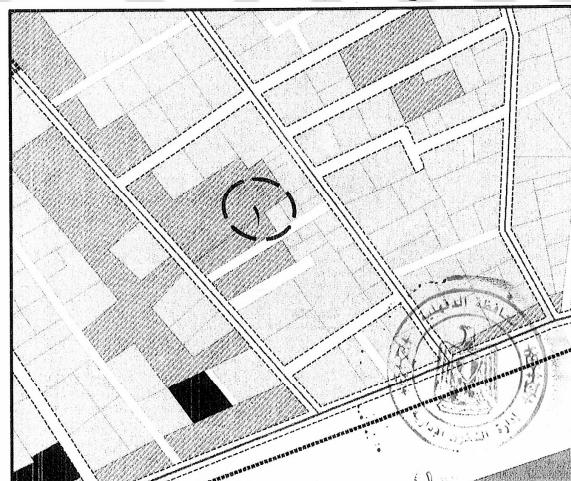
يتم إلغاء جزء الشارع المحدد برقم (١) بعرض ٦ أمتار ، ليتوافق مع ما هو قائم على الطبيعة وحدود الملكيات مع الالتزام بتطبيق الاشتراطات البنائية والتخطيطية الواردة بالمخطط التفصيلي المعتمد للمنطقة وأحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ و لائحته التنفيذية و تعديلاتها ، وذلك بما لا يتعارض مع المخطط الاستراتيجي المعتمد للقرية كما هو موضح بالرسم .



المخطط التفصيلي لقرية شبرا بدین

مادة ٢ - تعدل المخططات التفصيلية لقرية الخليج مركز المنصورة على النحو التالي :

يتم إلغاء الشارع المحدد برقم (١) بعرض ٤ أمتار ، ليتوافق مع ما هو قائم على الطبيعة حفاظاً على الملكيات الخاصة مع الالتزام بتطبيق الاشتراطات البنائية والتخطيطية الواردة بالمخطط التفصيلي المعتمد للمنطقة وأحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها ، وذلك بما لا يتعارض مع المخطط الاستراتيجي المعتمد لقرية كما هو موضح بالرسم .



المخطط التفصيلي لقرية الخليج

مادة ٣ - يعتبر محضر اجتماع اللجنة العليا للتخطيط والتنمية العمرانية المؤرخ في ٢٠٢٣ / ٩ مكملاً للقرار فيما لم يرد بهذا القرار .

مادة ٤ - على كافة الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

صدر في ٢٠٢٣/٩/٢٠

محافظ الدقهلية

الدكتور/ أيمن مختار

محافظة الدقهلية
قرار رقم ١٠٨٣ لسنة ٢٠٢٣

محافظ الدقهلية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن إصدار قانون نظام الإدارة المحلية
ولائحته التنفيذية وتعديلاتها؛

وعلى القانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ بشأن قانون البناء ولائحته التنفيذية وتعديلاتها؛

وعلى محضر اجتماع اللجنة العليا للتخطيط والتعمير العمراني المشكلة بقرار
المحافظ رقم ٢٧١ لسنة ٢٠١٥ والمنعقد يوم () الموافق / ٢٠٢٣/٢؛

ووفقاً لما ارتأيناه تحقيقاً للصالح العام؛

قررنا:

مادة ١ - تعدل المخططات التفصيلية لقطاع منطقة سنوب - مركز ومدينة المنصورة

على النحو التالي :

يتم تغيير استخدام قطعة الأرض من منطقة عسكرية إلى خدمات تعليمية،
ليتوافق مع ما هو قائم على الطبيعة وحدود الملكيات مع الالتزام بتطبيق الاشتراطات
البنائية والتخطيطية الواردة بالمخطط التفصيلي المعتمد للمنطقة وأحكام القانون
رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها، وذلك بما لا يتعارض مع
المخطط الاستراتيجي المعتمد كما هو موضح بالرسم.



المخطط التفصيلي لمنطقة سنوب - مركز ومدينة المنصورة

موجر طبل الأهل
مدير الأداره
مالحة



امين العريف
السكرتير العام

مادة ٢ - يعتبر محضر اجتماع اللجنة العليا للتخطيط والتنمية العمرانية المؤرخ في ٢٠٢٣ مكملاً للقرار فيما لم يرد بهذا القرار .

مادة ٣ - على كافة الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

صدر في ٢٠٢٣/١٢/١٢

محافظ الدقهلية
الدكتور/ أيمن مختار



محافظة الدقهلية
قرار رقم ١٠٨٤ لسنة ٢٠٢٣

محافظ الدقهلية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن إصدار قانون نظام الإدارة المحلية
ولائحته التنفيذية وتعديلاتها ؛

وعلى القانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ بشأن قانون البناء ولائحته التنفيذية وتعديلاتها ؛

وعلى محضر اجتماع اللجنة العليا للتخطيط والتنمية العمرانية المشكلة بقرار
المحافظ رقم ٢٧١ لسنة ٢٠١٥ والمنعقد يوم () الموافق / ٢٠٢٣ / ٤ ؛

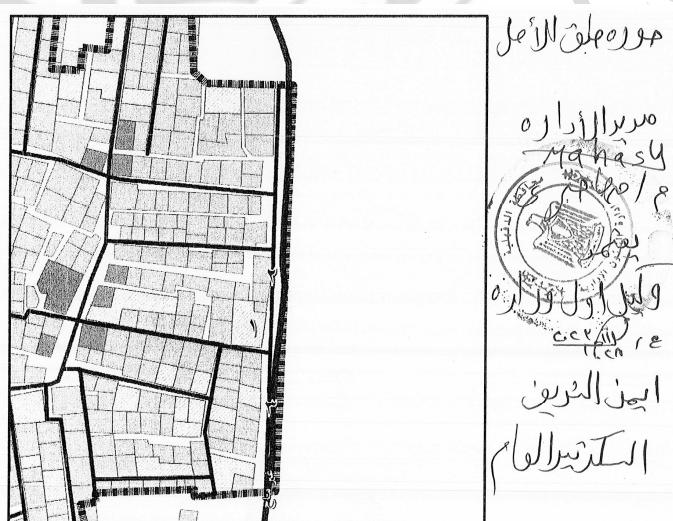
ووفقاً لما ارتأيناه تحقيقاً للصالح العام ؛

قررنا :

مادّة ١ - تُعدل المخططات التفصيلية لقرية شبرا بدین التابعة لمركز المنصورة

على النحو التالي :

يتم إلغاء الشارع رقم ١ بعرض ٤ أمتار وإدراج الشارع رقم ٢ بعرض ٦ أمتار
وتعديل خط الحيز العمراني للعلامات ٣٢ و٣٣ ، ليتوافق مع محضر إظهار علامات
الحيز العمراني ليتوافق مع ما هو قائم على الطبيعة وحدود الملكيات مع الالتزام
بتطبيق الاشتراطات البنائية والتخطيطية الواردة بالمخبط التفصيلي المعتمد للمنطقة
وأحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها ، وذلك
بما لا يتعارض مع المخطط الاستراتيجي المعتمد لقرية كما هو موضح بالرسم .



المخطط التفصيلي لقرية شبرا بدین

مادة ٢ - تُعدل المخططات التفصيلية لقرية الخيارة مركز المنصورة

على النحو التالي :

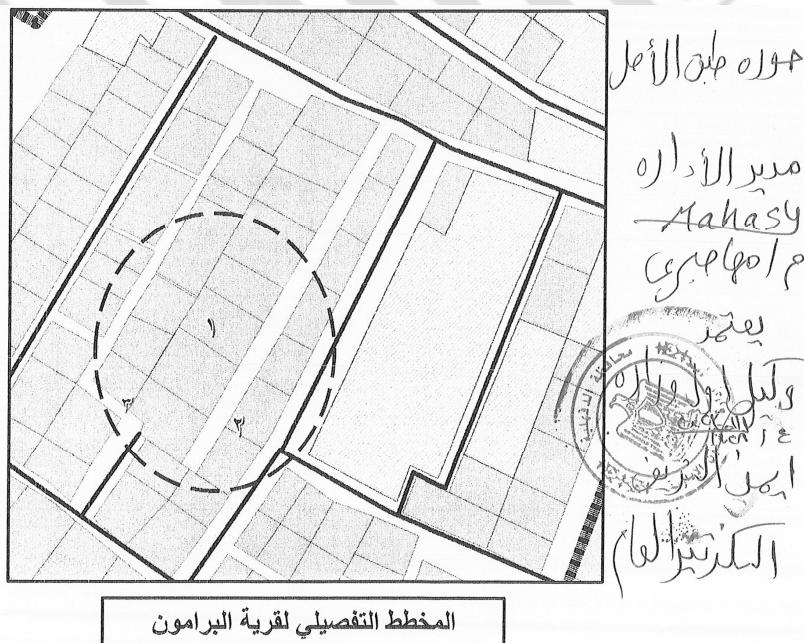
يتم إدراج الشارع رقم (١) بعرض ٤ أمتار وإلغاء الشارع رقم ٢ ، ليتوافق مع ما هو قائم على الطبيعة حفاظاً على الملكيات الخاصة مع الالتزام بتطبيق الاشتراطات البنائية والتخطيطية الواردة بالمخطط التفصيلي المعتمد للمنطقة وأحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها ، وذلك بما لا يتعارض مع المخطط الاستراتيجي المعتمد لقرية كما هو موضح بالرسم .



مادة ٣ - تُعدل المخططات التفصيلية لقرية البرامون مركز المنصورة

على النحو التالي :

يتم إلغاء الشارع رقم (١) وإدراج الشارع رقم ٣ بالمخطط التفصيلي ، ليتوافق مع ما هو قائم على الطبيعة حفاظاً على الملكيات الخاصة مع الالتزام بتطبيق الاشتراطات البنائية والتخطيطية الواردة بالمخطط التفصيلي المعتمد للمنطقة وأحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها ، وذلك بما لا يتعارض مع المخطط الاستراتيجي المعتمد لقرية كما هو موضح بالرسم .



مادة ٤ - يعتبر محضر اجتماع اللجنة العليا للتخطيط والتنمية العمرانية المؤرخ في ٢٠٢٣ / ٢٠٢٣ مكملاً للقرار فيما لم يرد بهذا القرار .

مادة ٥ - على كافة الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

صدر في ٢٠٢٣/١١/١٢

محافظ الدقهلية
الدكتور/ أيمن مختار



مصلحة الضرائب المصرية

قرار رقم ٦٤١ لسنة ٢٠٢٣

بشأن نقل اللجنة الداخلية رقم (١٥) اختصاص مأمورية ضرائب الأربية

رئيس مصلحة الضرائب المصرية

بعد الاطلاع على قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥

وتعديلاته ولائحته التنفيذية؛

وعلى قانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ ولائحته التنفيذية؛

وعلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦

ولائحته التنفيذية؛

وعلى قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠

ولائحته التنفيذية؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٠٦ بدمج مصلحتي الضرائب

ال العامة والضرائب على المبيعات؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٤٠٢ لسنة ١٩٧٨ بشأن إعادة البناء التنظيمي

لمصلحة الضرائب العامة؛

وعلى قرار الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم ١٠٨ لسنة ٢٠١٩

بشأن الهيكل التنظيمي لمصلحة الضرائب المصرية؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ٣٤٦ لسنة ٢٠٢٢ في التفويض في بعض الاختصاصات؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ٢٧٨ لسنة ٢٠٢٣؛

وعلى كتاب الإدارة العامة للأعمال الهندسية بتاريخ ٢٠٢٣/٦/١١ في هذا الشأن؛

وعلى مذكرة قطاع شئون المناطق والمراكم والمنافذ وقطاع الشئون المالية والإدارية

والإدارة المركزية للتطوير المؤسسي؛

ولصلاح العمل وحسن سيره وانتظامه؛

قرار:**(المادة الأولى)**

نقل اللجنة الداخلية رقم (١٥) اختصاص مأمورية ضرائب الأذكيّة [دخل] من مقرها الحالى بالعنوان (١٨ شارع البورصة القديمة - التوفيقية - القاهرة) إلى مقر مبني المصلحة بالعنوان (١١ شارع المبتديان - السيدة زينب - القاهرة).

(المادة الثانية)

على كافة الجهات المعنية كل فيما يخصه تتنفيذ ما جاء بهذا القرار ويلغى كل ما يخالف ذلك.

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، وي العمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر في ٢٠/١١/٢٠٢٣

رئيس مصلحة الضرائب المصرية

د/ فايز فتح الله الضباعي



الهيئة العامة للرقابة المالية

قرار رقم ٢٩٧١ لسنة ٢٠٢٣

بتاريخ ٢٠٢٣/١١/٢٧

باعتراض تعديل لائحة النظام الأساسي

لصندوق التأمين الخاص للعاملين ببنك كريدي أجريكول - مصر

رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة ولائحته التنفيذية وتعديلاتها؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر ولائحته التنفيذية وتعديلاتها؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية؛

وعلى قرار الهيئة المصرية للرقابة على التأمين رقم ٢٦١ لسنة ١٩٩١ بقبول تسجيل صندوق التأمين الخاص للعاملين ببنك الائتمان الدولي مصر - ش.م.م برقم (٣٨٦)؛

وعلى قرار الهيئة المصرية للرقابة على التأمين رقم ٢٣٥ لسنة ٢٠٠٨ بتعديل اسم الصندوق ليصبح (صندوق التأمين الخاص للعاملين ببنك كريدي أجريكول - مصر)؛

وعلى لائحة النظام الأساسي للصندوق وتعديلاتها؛

وعلى محضر اجتماع الجمعية العمومية غير العادية للصندوق المنعقدة في ٢٠٢٣/٩/١١ بالموافقة على تعديل بعض مواد لائحة النظام الأساسي للصندوق؛

وعلى محضر اجتماعي لجنة فحص ودراسة طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة جديدة وطلبات تعديل أنظمتها الأساسية المشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم ١٤٦٨ لسنة ٢٠٢٣ بجلستيها المنعقدتين في ١٠/٢٤ ، ١٤/١١، ٢٠٢٣ بالموافقة على اعتماد التعديل المقدم من الصندوق المذكور؛

وعلى مذكرة الإدارة المركزية للإشراف والرقابة على صناديق التأمين الخاصة

بالهيئة المؤرخة ٢٠٢٣/١١/٢١؛

١٣

مادة ١ - يستبدل بنصوص المادة (٤/٤) من الباب الثاني (الاشتراكات وشروط العضوية) والمادتين (٩، ١/٨) من الباب الثالث (المزايا) النصوص التالية :

مادة ٤ - تكون الاشتراكات مما يلى :

٤- يجوز قبول أعضاء جدد بالصندوق بشرط سداد رسم عضوية يحد وفقاً لسن العضو عند الانضمام وسن التقاعد القانوني للعضو طبقاً للجدول التالي :

رسم العضوية كمضاف لأجر الاشتراك في تاريخ الانضمام (بالشهر) طبقاً لسن التقاعد القانوني للعضو							السن عند الانضمام (بالسنوات)
٦٥ عاماً	٦٤ عاماً	٦٣ عاماً	٦٢ عاماً	٦١ عاماً	٦٠ عاماً		
١,٩٢	-	-	-	-	-		٣١
٣,٩٣	-	-	-	-	-		٣٢
٦,٠٣	-	-	-	-	-		٣٣
٨,٢٣	-	-	-	-	-		٣٤
١٠,٥١	-	-	-	-	-		٣٥
١٢,٨٧	-	-	-	-	-		٣٦
١٥,٢٩	-	-	-	-	-		٣٧
١٧,٧٩	-	-	-	-	-		٣٨
٢٠,٣٣	-	-	-	-	-		٣٩
٢٢,٩٠	-	-	-	-	-		٤٠
٢٥,٤٩	-	-	-	-	-		٤١
٢٨,٠٨	-	-	-	-	-		٤٢
٣٠,٦٥	٣١,٨٥	-	-	-	-		٤٣
٣٣,١٨	٣٤,٣٣	-	-	-	-		٤٤
٣٥,٦٣	٣٦,٧٣	٣٧,٩١	-	-	-		٤٥
٣٧,٩٨	٣٩,٠١	٤٠,١٠	-	-	-		٤٦
٤٠,٢١	٤١,١٥	٤٢,١٢	٤٣,٠٩	-	-		٤٧
٤٢,٢٩	٤٣,١١	٤٣,٩٣	٤٤,٧٢	-	-		٤٨
٤٤,١٨	٤٤,٨٥	٤٥,٤٩	٤٦,٠٦	٤٦,٤٩	-		٤٩

رسم العضوية كمضاف لأجر الاشتراك في تاريخ الانضمام (بالشهر) طبقاً لسن التقاعد القانوني للعضو							السن عند الانضمام (بالسنوات)
٦٥ عاماً	٦٤ عاماً	٦٣ عاماً	٦٢ عاماً	٦١ عاماً	٦٠ عاماً		
٤٥,٨٤	٤٦,٣٣	٤٦,٧٦	٤٧,٠٦	٤٧,١٦	-	٥٠	
٤٧,٢٤	٤٧,٥١	٤٧,٦٨	٤٧,٦٥	٤٧,٣٦	٤٦,٧١	٥١	
٤٨,٣٤	٤٨,٣٥	٤٨,١٩	٤٧,٧٩	٤٧,٠٣	٤٥,٨١	٥٢	
٤٩,٠٨	٤٨,٧٨	٤٨,٢٥	٤٧,٣٨	٤٦,٠٧	٤٤,١٩	٥٣	
٤٩,٤٢	٤٨,٧٤	٤٧,٧٦	٤٦,٣٥	٤٤,٣٨	٤١,٧٢	٥٤	
٤٩,٢٩	٤٨,١٧	٤٦,٦٥	٤٤,٦٠	٤١,٨٦	٣٨,٢٧	٥٥	
٤٨,٦٢	٤٦,٩٨	٤٤,٨٣	٤٢,٠١	٣٨,٣٧	٣٣,٧٠	٥٦	
٤٧,٣٥	٤٥,٠٨	٤٢,١٨	٣٨,٤٧	٣٣,٧٥	٢٧,٨١	٥٧	
٤٥,٣٦	٤٢,٣٧	٣٨,٥٨	٣٣,٨١	٢٧,٨٤	٢٠,٤١	٥٨	
٤٢,٥٧	٣٨,٧١	٣٣,٨٨	٢٧,٨٧	٢٠,٤١	١١,٢٣	٥٩	

مع مراعاة ما يلى :

يحسب السن عند الانضمام بالفرق بين تاريخ الانضمام وتاريخ الميلاد .

تحسب كسور السنة نسبياً .

يجوز تقسيط رسم العضوية على أقساط شهرية متساوية بحد أقصى ١٢ شهراً بدون فوائد .

الباب الثالث - (المزايا) :

مادة ٨ - تصرف المزايا التأمينية في الأحوال التالية :

(١) في حالة انتهاء الخدمة بسبب بلوغ سن التقاعد القانونية :

يؤدي الصندوق للعضو ميزة تأمينية بواقع ستة عشر شهراً من أجر الاشتراك الوارد بالمادة (٢/٣) من الباب الأول وذلك عن كل سنة خدمة سابقة أو فعلية بالجهة (للأعضاء المؤسسين) ، وبواقع ستة عشر شهراً من ذات الأجر عن كل سنة اشتراك فعلى بالصندوق (للأعضاء الجدد) .

مادة (٩) :

في حالة الاستقالة من الخدمة بناءً على طلب العضو :

(أ) إذا كانت مدة الاشتراك الفعلى للعضو بالصندوق أقل من خمس سنوات :

يرد للعضو إجمالي الاشتراكات المسددة منه .

(ب) إذا كانت مدة اشتراك العضو بالصندوق خمس سنوات فأكثر :

تحسب للعضو الميزة التأمينية وفقاً لأحكام البند (١/٨) ثم تصرف طبقاً للجدول التالي :

النسبة المستحقة من الميزة التأمينية	المدة المتبقية على بلوغ سن التقاعد القانوني (بالسنوات)
%٩٢	١
%٨٤	٢
%٧٧	٣
%٧١	٤
%٦٥	٥
%٦٠	٦
%٥٥	٧
%٥٠	٨
%٤٦	٩
%٤٢	١٠
%٣٩	١١
%٣٦	١٢
%٣٣	١٣
%٣٠	١٤
%٢٧	١٥
%٢٥	١٦
%٢٣	١٧
%٢١	١٨
%١٩	١٩
%١٨	٢٠
%١٦	٢١
%١٥	٢٢
%١٤	٢٣
%١٣	٢٤
%١٢	٢٥
%١١	٢٦

النسبة المستحقة من الميزة التأمينية	المدة المتبقية على بلوغ سن التقاعد القانونى (بالسنوات)
% ١٠	٢٧
% ٩	٢٨
% ٨	٢٩
% ٨	٣٠
% ٧	٣١
% ٦	٣٢
% ٦	٣٣
% ٥	٣٤
% ٥	٣٥ فأكثر

يكون الحد الأدنى للميزة في جميع الأحوال بواقع الاشتراكات المسددة من العضو بالإضافة إلى (٥٠٪) من اشتراكات البنك .

مادة ٢ - تسرى هذه التعديلات ابتداءً من تاريخ صدور قرار الهيئة .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ النشر ، وعلى الجهات المعنية تنفيذه .

رئيس مجلس إدارة

الهيئة العامة للرقابة المالية

د/ محمد فريد صالح



وزارة الموارد المائية والرى

الشركة القابضة للرى والصرف

شركة مساهمة قابضة مصرية

قرار رقم ١٩ لسنة ٢٠٢٣

الصادر بتاريخ ٢٠٢٣/٦/٢٠

رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للرى والصرف

ورئيس الجمعية العامة لشركة الرى للأشغال العامة

بعد الاطلاع على قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣

لسنة ١٩٩١ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة

١٩٩١ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٨ لسنة ٢٠٢١ ؛

وعلى قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأوراق المالية والشركات ذات

المسؤولية المحدودة وشركات الشخص الواحد الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١

ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرارات وزير الموارد المائية والرى بتشكيل مجلس إدارة الشركة القابضة

للرى والصرف ؛

وعلى النظام الأساسي لشركة الرى للأشغال العامة وتعديلاته ؛

وعلى كتاب وزارة المالية رقم (٤٠١) بتاريخ ٢٠٢٣/١/٣١ بشأن الموافقة على

تعليمة مبلغ ١٦٥,٩١١ مليون جنيه قيمة المديونية الأصلية المستحقة للخزانة العامة إلى

رأس مال الشركات التابعة الثلاثة كل فيما يخصه ؛

وعلى موافقة الجمعية العامة غير العادية لشركة الرى للأشغال العامة بجلستها

المعقدة بتاريخ ٢٠٢٣/٦/١ ؛

قرار :**(المادة الأولى)**

تعديل المادة رقم (٦) و(٧) من النظام الأساسي لشركة الرى للأشغال العامة طبقاً

للنص التالي :

المادة ٦ قبل التعديل :

حدد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ ٣٠٠٠٠٠٠ جنية (فقط ثلاثون مليون جنيه لا غير) ، وحدد رأس مال الشركة المصدر منه والمدفوع بمبلغ (إثني عشر مليوناً وخمسمائة وثمانون ألف جنيه مصرى) موزعاً على (مليون ومائتين وثمانية وخمسين ألف سهم) القيمة الاسمية لكل سهم (عشرة جنيهات مصرية) جميعها أسهم نقدية .

المادة ٦ بعد التعديل :

حدد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ ١٥٠ مليون جنيه (فقط مائة وخمسون مليون جنيه مصرى لا غير) ، وحدد رأس مال الشركة المصدر منه والمدفوع بمبلغ ٥٥,٩٢٦,٠٠٠ جنيه (فقط خمسة وخمسون مليوناً وتسعمائة ستة وعشرون ألف جنيه مصرى لا غير) موزعاً على ٥,٥٩٢,٦٠٠ سهم (خمسة ملايين وخمسمائة اثنان وتسعون ألفاً وستمائة سهم) القيمة الاسمية لكل سهم (عشرة جنيهات مصرية) جميعها أسهم نقدية .

المادة ٧ قبل التعديل :

يتكون رأس مال الشركة من مليون ومائتين وثمانية وخمسين ألف سهم قيمة كل سهم عشرة جنيهات وجميعها أسهم نقدية مملوک منها للشركة القابضة للرى والصرف عدد ١٢٠٠٩٤٠ سهماً (فقط مليون ومائتا ألف وتسعمائة وأربعون سهماً) بنسبة (%) ٩٥,٤٧ ، عدد ٥٧٠٦٠ سهماً (فقط سبعة وخمسون ألفاً وستون سهماً) مملوکة لمساهمين آخرين بنسبة (%) ٤,٥٣ .

المادة ٧ بعد التعديل :

يتكون رأس مال الشركة من خمسة ملايين وخمسمائة اثنان وتسعون ألف وستمائة سهم اسماً ، وقد تم الاكتتاب في رأس المال على النحو التالي :

العملة التي تم الوفاء بها	القيمة الاسمية	عدد الأسهم	الاسم والجنسية	م
جنيه مصرى	٥٥,٣٥٥,٤٠٠	٥,٥٣٥,٥٤٠	الشركة القابضة للرى والصرف (مصرية)	١
جنيه مصرى	٥٧٠,٦٠٠	٥٧,٠٦٠	مساهمين آخرين (مصريين)	٢
جنيه مصرى	٥٥,٩٢٦,٠٠٠	٥,٥٩٢,٦٠٠	الإجمالي	

وتبلغ نسبة مشاركة المصريين (١٠٠٪) وقد دفع المكتتبون كامل القيمة الاسمية للأسماء بالكامل عند الاكتتاب .

(المادة الثانية)

يُشرر هذا التعديل بالوقائع المصرية على نفقة الشركة المشار إليها ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة

رئيس الجمعية العامة

مهندس / محمد سلام حامد

إعلانات فقد

مستشفى إبيار المركزي - الإدارة الصحية بكر الزيات - الغربية

تعلن عن فقد بصمة ختم شعار الجمهورية ، وتعتبر ملغية .



طبعت بالهيئة العامة لشئون المطبع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

محاسب / أشرف إمام عبد السلام

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٦٨ لسنة ٢٠٢٣

٧٣٩ - ٢٠٢٣/١٢/٢٠ - ٢٠٢٣ / ٢٥٥٦٢

